مجتمع

كوريا الشمالية تسجّل مليوني إصابة بكوفيد-19

أعلنت كوريا الشمالية عن 26270 حالة جديدة لأشخاص يشتبه في إصابتهم بأعراض كوفيد-19، ليقترب عدد حالات الإصابة من مليوني شخص، بعد أسبوع على اعتراف الدولة بتفشي المرض، ومسارعتها لإبطاء معدل الإصابات على الرغم من نقص موارد الرعاية الصحية. كما أكد مقر مكافحة الفيروسات في البلاد عن حالة وفاة واحدة خلال الـ 24 ساعة الماضية (حتى السادسة من مساء أول من أمس)، ليرتفع عدد الوفيات إلى 63. وتحاول البلاد منع تدهور اقتصادها، إلا أن تفشي الفيروس قد يكون سيئاً للغاية بسبب شح الموارد لإجراء اختبارات الفيروس. (أسوشييتد برس)

266 إصابة بالسالمونيلا بأوروبا وأميركا الشمالية

أعلن مسؤولون صحيون أوروبيون الإبلاغ عن 266 حالة إصابة مؤكدة و58 حالة مشتبها بها لتفشي بكتيريا السالمونيلا المرتبط ببيض عيد الفصح المصنوع من الشوكولاتة (كندر)، في أوروبا وأميركا الشمالية، غالبيتهم من الأطفال. وقال المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها إن 86,3 في المائة من الحالات كانت لأطفال أعمارهم 10 أعوام أو أقل. وبالنسبة للحالات في أوروبا، نُقل 41,3 في المائة منها إلى المستشفى، من دون الإبلاغ عن وفيات. وأُبلغ عن إصابات في 14 دولة أوروبية، بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة. (أسوشييتد برس)

(يوري دياشيشين/ فرانس برس)

59 مليون نازح داخلي

أجبرت النزاعات والكوارث الطبيعية ملايين الأشخاص على النزوح داخل بلدانهم العام الماضي، ما رفع العدد الإجمالي للنازحين إلى مستوى قياسي وفقاً لدراسة أصدرها مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC). وبلغ عدد النازحين داخلياً 59,1 مليوناً عام 2021 نصفهم تقريباً دون سن الثامنة عشرة. ويستمر هذا العدد الذي لا يشمل اللاجئين خارج بلدانهم الأصلية في الارتفاع ويفترض أن يبلغ مستوى قياسياً عام 2022 بسبب غزو روسيا لأوكرانيا الذي بدأ في 24 فبراير/ شباط الماضي. وهذه هي المرة الثانية التي يبلغ فيها عدد النازحين داخلياً مستوى قياسياً خلال عشر سنوات بعد العام 2020 الذي شهد عدداً قياسياً من عمليات النزوح بسبب سلسلة من الكوارث الطبيعية.

وقالت مديرة مركز رصد النزوح الداخلي ألكسندرا بيلاك خلال مؤتمر صحافي إن «العام 2022 سيكون قاتماً»، وخصوصاً مع الحرب في أوكرانيا، إذ نزح أكثر من ثمانية ملايين شخص داخل أوكرانيا بعد مرور أكثر من شهرين على بدء الغزو الروسي للبلاد، وفق أرقام الأمم المتحدة.

بدوره، أشار الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين يان إيغلاند إلى أن الوضع في العالم «لم يكن بهذا السوء من قبل»، مؤكداً أن «العالم ينهار». وأوضح أن «الوضع اليوم أسوأ بكثير مما توحي به هذه الأرقام. نحن نحتاج إلى أن يغيّر قادة العالم طريقة تفكيرهم من أجل تجنب الصراعات وتسويتها لإنهاء هذا الارتفاع الحاد في المعاناة الإنسانية».

(فرانس برس)

مخيم «الركبان» ومآسٍ جديدة

غازي عنتاب ـ **عماد كركص**

يشهد مخيّم الركبان الواقع ضمن منطقة الـ 55 كيلومتراً شرق محافظة حمص عند الحدود الشرقية لسورية مع الأردن والعراق، أوضاعاً مأساوية في ظل حصار جديد تفرضه قوات النظام السوري وروسيا، الأمر الذي أدى إلى انقطاع مادة الطحين عن المخيم مجدداً بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى. واضطر العديد من عائلات المخيم إلى مغادرة منطقة الـ 55 متوجهة إلى مناطق النظام السوري، من دون أن تكون هناك أية ضمانات أمنية تمنع اعتقالها من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام ضمن مناطق سيطرته.

ويقول مدير المكتب الإعلامي لـ«مجلس عشائر تدمر والبادية السورية» عبدالله الحديدي لـ«العربي الجديد»: «غادرت ثماني عائلات، عدد أفرادها 50 شخصاً وأربعة شبان مخيم الركبان خلال الأيام الأخيرة نتيجة الحصار الخانق الذي تفرضه قوات النظام وروسيا على مخيم الركبان بالتحديد ومنطقة الـ 55 كيلومتراً بشكل عام، باتجاه مناطق سيطرة قوات النظام، من دون تقديم أية ضمانات أمنية لتلك العائلات بعدم تعرضها للاعتقال». ويوضح أن «62 عائلة غادرت مخيم الركبان منذ مطلع العام الجاري وحتى الإثنين الماضي»، مشيراً أن «العديد من العائلات والشبان يغادرون المخيم سالكين طرقات عادة ما يعتمدها المهربون، وبالتالي لا توثق أعدادهم من قبل مكتب التوثيق التابع لمجلس عشائر تدمر والبادية السورية».

ويشير الحديدي إلى أن «قوات النظام وروسيا جددت الحصار الخانق على مخيم الركبان ومنطقة الـ 55 كم خلال الأيام الأخيرة، ومنعت من إدخال كافة المواد الغذائية أبرزها الطحين»، مؤكداً أن «الفرن الآلي الوحيد في المخيم متوقف عن العمل. أما ذلك المدعوم من قبل قوات التحالف الدولي فما زال يعمل إلا أنه ينتج كميات قليلة لا تسد رمق قاطني مخيم، لا سيما وأن الأهالي يحتاجون أيضاً موادَّ غذائية متوفرة بأسعار باهظة».

يتابع الحديدي أن «سعر كيس الطحين بلغ يوم الثلاثاء الماضي 140 ألف ليرة سورية (نحو 36 دولاراً)، وكيلو السكر 4500 ليرة سورية (نحو دولار)، وكيلو الأرز 6000 (نحو دولار ونصف الدولار)، وكيلو لحم الغنم 25000 ليرة سورية (نحو ستة دولارات ونصف الدولار)، وكيلو اللبن 8500 ليرة سورية (نحو دولارين)، الأمر الذي ينسحب على العديد من المواد الغذائية التي ارتفع سعرها نحو ضعفين أو ثلاثة أضعاف». ويوضح أن «هناك شبه اكتفاء ذاتي في ما يتعلق بالخضار نتيجة زراعة عائلات المخيم بعض الأنواع ضمن الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة. لكن تبقى كمية الخضار المزروعة غير كافية».

كما يلفت إلى أن «النظام وروسيا فرضا حصاراً جديداً على مخيم الركبان عقب مقتل شخص وإصابة آخر، إثر انفجار لغم أرضي أخيراً على أطراف منطقة الـ 55 كيلومتراً بريف حمص الشرقي، بحجة أن هؤلاء الأشخاص كانوا يهربون موادَّ غذائية من المخيم إلى البادية السورية». يضيف أن «نحو 60 عائلة تتحضر لمغادرة مخيم الركبان باتجاه مناطق سيطرة النظام السوري، وتنتظر الموافقة الأمنية للمغادرة من قبل فصيل جيش مغاوير الثورة»، لافتاً إلى أن «عدد قاطني مخيم الركبان انخفض بعد مغادرة العديد من العائلات». وكان مجلس عشائر تدمر والبادية السورية قد ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «ضرورة التحرك لمساعدة نحو 3500 نازح في مخيم الركبان، الذين تقطعت بهم السبل وسط إغلاق الحدود والحصار المفروض عليهم من قبل النظام السوري والمليشيات الإيرانية»، مؤكداً أن «الأردن أغلق النقطة الطبية التابعة للأمم المتحدة في المخيم وسط استمرار الوضع المتردي في المخيم وفقدان مقومات الحياة، والوفيات بين الأطفال». وأشار إلى أن «آخر قافلة للمساعدات دخلت المخيم كانت عام 2019». وجاء ذلك تعقيباً على مؤتمر دول المانحين لمساعدة اللاجئين والنازحين السوريين تحت مُسمى «لدعم مستقبل سورية»، والذي عقد في الثامن والتاسع من الشهر الجاري في العاصمة البلجيكية بروكسل.

قطع المساعدات

قال مدير المكتب الإعلامي لـ «مجلس عشائر تدمر والبادية السورية» عبدالله الحديدي إن «المنظمات الإنسانية لم تلتفت أبداً لأوضاع قاطني مخيم الركبان، وكان المجتمع الدولي والأمم المتحدة يريدان من هؤلاء الناس العودة إلى مناطق سيطرة قوات الأسد مُجبرين من خلال قطع المساعدات عنهم سواءً الطبية أو الغذائية أو التعليمية».

تحقيق

لاجئو ألمانيا

التمييز بين الأوكرانيين وغيرهم بالقانون

لا يلقى اللاجئون غير الاوكرانيين المعاملة نفسها والامتيازات الممنوحة للاوكرانيين في المانيا. وتعتمد الاخيرة سياسة عنصرية استنادا إلى توجيه الاتحاد الاوروبي

برلين ـ **شادي عاكوم**

بات أكثر من 700 ألف لاجئ أوكراني مسجلين لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، بنسبة 98,4 في المائة، فيما البقية من جنسيات أخرى حول العالم بمعظمها أفريقية وآسيوية، وخصوصاً طلاب جامعيين. وهؤلاء من رعايا الدول الثالثة الذين اضطروا إلى الهرب من الغزو الروسي أسوة بالأوكرانيين. والملاقت أن ألمانيا لا تساوي بينهم وبين الأوكرانيين.

ونقلت محطة «دويتشلاند فونك» الألمانية الإذاعية الصعوبات التي يعيشها طلاب أفارقة وآسيويون، بينهم من يتحدر من ليبيا وغانا والهند ونيجيريا، هربوا إلى ألمانيا مع اندلاع الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا. وبات مستقبل هؤلاء على المحك، في ظل غياب الاستقرار والخوف من الإبعاد أو الطرد من ألمانيا. وتشير إلى أن معظم هؤلاء دفعوا كل ما كان في حوزتهم من مال كبدل إيجار أو لتأمين الرسوم الجامعية، ويخشون عدم السماح لهم بمتابعة دراستهم والبقاء في ألمانيا، بعدما كانوا يأملون إنهاء دراستهم في أوكرانيا وإعالة عائلاتهم.

وتقول إحدى المساعدات الاجتماعيات التي تتابع أحوال الطلاب الأفارقة في برلين إن هؤلاء تعرضوا لصدمات نفسية ويحاولون يومياً خلق حياة جديدة في ظل هذه الفوضى. يضاف إلى ما سبق التمييز بينهم وبين اللاجئين الأوكرانيين أصحاب البشرة البيضاء.

في هذا السياق، تقول العاملة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، نورا بيتزغر، لـ «دويتشلاند فونك»، إن معظم الطلاب الأفارقة يعيشون حالة من عدم اليقين، استناداً إلى توجيه الاتحاد الأوروبي الذي اعتُمد منذ أكثر من 20 عاماً، وفُعّل لأول مرة هذا العام، والذي يمنح اللاجئين الأوكرانيين مزايا لا يستطيع لاجئو الحرب الآخرون المطالبة بها، وينطبق في ألمانيا بموجب المادة الـ 24 من قانون الإقامة، أي الحماية المؤقتة للنازحين من الحرب الذين لا يستطيعون العودة بأمان وبشكل دائم إلى بلدهم الأصلي. بالتالي، تلتزم الدول الأعضاء المعايير الأساسية خلال تعاملها مع الأوكرانيين وتعزيز اندماجهم والانخراط في سوق العمل والحصول على الخدمات الطبية والالتحاق بدورات لتعلم اللغة الألمانية. وهذا التوجيه الذي أنشئ استجابة للنزاع في يوغوسلافيا السابقة من دون استخدامه، ينص على منح حماية مؤقتة في حالة التدفق الجماعي للنازحين، ويشتمل على تدابير لتوزيعهم بين دول الاتحاد الأوروبي.

وتشير بيتزغر إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير المتعلقة بالتدفق الجماعي للاجئين مع أولئك الذين يحملون جوازات سفر أوكرانية. وتقول إن ما يسمى «رعايا الدول الثالثة» القادمين من أوكرانيا قد يبقون في البلاد بشكل قانوني حتى 31 أغسطس/ آب المقبل. وفي الوقت الحالي، لا يمكن التكهن بما سيحدث بعد ذلك التاريخ. ولا يحصل هؤلاء على دعم مادي أو تصاريح عمل على عكس اللاجئين الأوكرانيين الذين سيحصلون على مساعدات مادية اعتباراً من الأول من يونيو/ حزيران المقبل.

من هنا، يبقى مستقبل الطلاب الأفارقة والآسيويين مجهولاً، لكونهم لا يحصلون على الحماية المؤقتة على غرار اللاجئين القادمين من سورية وأفغانستان والعراق. ويقول المدير المشارك في مركز أبحاث قانون الأجانب واللجوء في جامعة «كونستانس»، البروفيسور دانييل ثيم، إن المعاملة غير المتكافئة ليست عنصرية كما يعتقد البعض، بل ترتبط بالتوجيه الأوروبي بشأن التدفق الجماعي الذي يعتمد على أسس مختلفة.

الاكتفاء بتصريح «دولدونغ»

تزداد معاناة اللاجئين الأفغان والسوريين الهاربين من الحرب في بلادهم والذين قدموا إلى ألمانيا منذ فترة طويلة. وحصل الكثير من الطلاب الأفارقة على تصريح الإقامة المتسامحة الدولدونغ (إجراء قانوني من أجل تأجيل الترحيل القسري من بلد ما لأسباب قانونية أو واقعية وفنية) فقط.

في هذا الإطار، توضح وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ) أن جمعيات عدة قدّمت ورقة اعتراض ضد الحكومة لدى المحكمة في ولاية بادن-فورتمبيرغ بسبب السياسات المتعلقة بالهجرة، ولا سيما أن اللاجئين غير القادمين من أوكرانيا محرومون فرصاً متكافئة تتعلق بحق اللجوء. ويقول أحد الناشطين في مدينة شتوتغارت إنه «في حال استمرار المعاملة غير المتكافئة للاجئين في بلدنا، سيكون السلام الاجتماعي مهدداً بالانهيار، ويجب منع ذلك بأي ثمن».

في المقابل، ردت وزارة الهجرة في الولاية على الانتقادات، وقالت وزيرة الهجرة في الولاية سيغفريد لوريك إنه «بغض النظر عن الوافدين من أوكرانيا، نسجل قدوم عدد كبير من الوافدين من بلدان ثالثة كل يوم. يجب الاعتناء بهؤلاء».

من جهته، يوضح شون ماكغينلي من مجلس اللاجئين في الولاية أن السلطات تستخدم باستمرار جميع الثغرات القانونية لجعل عمليات الترحيل ممكنة، وتقف مكتوفة اليدين بشأن الحق في البقاء. إلى ذلك، تتحدث بيتزغر عن اضطرار نحو 250 شخصاً غالبيتهم من السوريين والأفغان إلى إخلاء مساكنهم الجماعية المقدمة لهم من السلطات المحلية من أجل إيواء لاجئين أوكرانيين. ونقل موقع «دويتشلاند فونك» عن أحد الأشخاص المبعدين من مكان سكنه ويدعى صدام ويتحدر من أفغانستان قوله إنهم أبلغوا فجأة بنقلهم لفسح المجال أمام القادمين الجدد من الأوكرانيين. وخلال 24 ساعة، وزعوا على أماكن أخرى في برلين، ما اضطره إلى الانفصال عن أشقائه القصر. ويسعى من خلال العمل مع متطوعين لإعادة لمّ شمله مع عائلته. وتفيد تقارير بأن لاجئين آخرين اضطروا إلى إلغاء مشاركتهم في دورات الاندماج بسبب نقلهم من أماكن سكنهم وتبديل مراكز الرعاية النهارية والمدارس لأطفالهم.

في هذا السياق، توضح مونيكا هيينغسهاوس من المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين أنه «كان لا بد من إخلاء بعض أماكن السكن خلال مهلة قصيرة لأسباب لوجستية، من بينها قرب مراكز الإيواء من نقاط وصول اللاجئين الأوكرانيين في برلين، وكان المطلوب تقديم مساعدات طارئة لهم، علماً أن مثل هذه التدابير اعتمدت أيضاً في ولايات فيدرالية أخرى».

تعاطف مع الأوكرانيين

كثيرة هي المواقف التي تعكس تعاطفاً مع اللاجئين الأوكرانيين على اعتبار أن غالبية الواصلين هم من النساء والأطفال، في وقت يدافع أزواجهم بشجاعة عن بلدهم. وهناك قناعة شبه راسخة بأن فرص عودتهم إلى وطنهم قريباً أعلى بكثير من فرص اللاجئين السوريين والأفغان. وإذا ما بقوا في ألمانيا، فإن فرصهم في الاستفادة من سوق العمل أعلى نظراً إلى مستواهم التعليمي العالي وقدراتهم المهنية، فيما مستوى الآخرين التعليمي أقل، وهناك صعوبة في انخراطهم بسوق العمل، وخصوصاً النساء، نظراً للثقافات الاجتماعية المغايرة.

في المقابل، هناك رؤية مختلفة تفيد بأن العديد من السوريين والأفغان من المتعلمين وأصحاب الشهادات العليا لا يمثلون الثقافة الأوروبية، وبالتالي ينتظرون سنوات قبل الاعتراف بمؤهلاتهم. وتفيد أرقام الوزارة الاتحادية للداخلية والإعمار والأمن الوطني بأن 81 في المائة من اللاجئين من أوكرانيا نساء.

وتقول منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» إنه كان هناك أكثر من 70 ألف طالب في أوكرانيا من مختلف البلاد قبل بدء الحرب. وتشير التقديرات إلى وجود نحو 3 آلاف، بعضهم موجود في ألمانيا حالياً، لكنهم يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. ويتجلى ذلك من خلال معاملتهم بشكل مختلف وصل إلى حد التصادم مع الشرطة في المجر أو سلوفاكيا والنمسا وغيرها، إذ تعتقد شرطة الحدود أنهم لاجئون من الشرق الأوسط وأفريقيا يرغبون في الوصول إلى دول وسط وغرب أوروبا.

ويقول أحد الطلاب النيجيريين لموقع «دويتشلاند فونك» إن جمعية «توبمان» الألمانية تعمل على مساعدة أصحاب البشرة السوداء الذين اضطروا إلى الهرب من أوكرانيا، ويتحدث عن معاملتهم بالكثير من العنصرية. ولدى وصوله مع رفاقه إلى محطة القطارات المركزية في برلين ومطالبته أحد المتطوعين بالمساعدة، أجابه بأنه لا يمكن فعل أي شيء للسود هنا، وباستطاعته فقط تقديم المأكل والمشرب.

معظم اللاجئين الأوكرانيين في ألمانيا من النساء (Getty)

700000
عدد اللاجئين الأوكرانيين المسجلين لدى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا

أوروبا تزيل السدود حفاظاً على التنوع البيولوجي

أعداد كبيرة من السدود في أوروبا لم تعد ذات جدوى، لا بل تُعدّ ضارّة، لا سيّما على الأسماك المهاجرة والبيئة بصورة عامة

لندن ـ **العربي الجديد**

في الواحد والعشرين من مايو/ أيار الجاري، يحلّ اليوم العالمي للأسماك المهاجرة. وهذه الاحتفالية التي تُنظَّم مرّة كلّ عامَين في السبت الثالث من شهر مايو، تهدف إلى تعزيز الاهتمام العالمي بالحاجة إلى استعادة الروابط النهرية للأسماك المهاجرة من أجل الحفاظ على صحتها وزيادة إنتاجها في الأنهر. وقبيل هذا اليوم، كان نقاش حول أهمية إزالة الحواجز المائية القديمة، خصوصاً على الأنهر، إذ كشفت دراسات عدّة أنّ السدود وغيرها من الحواجز المائية تمنع الأسماك المهاجرة من الوصول إلى موائلها ومن الحصول على الغذاء وكذلك من التكاثر، في حين تتحوّل المياه الراكدة خلف السدود إلى ما يشبه أحواضاً ساخنة مميتة لأنواع عديدة من الأسماك. وفي تقرير أخير أصدره تحالف «دام ريموفال يوروب» (Dam Removal Europe) الذي يضمّ سبع منظمات ويعمل على إعادة إحياء أنهر معافاة وذات تدفّق حرّ على مساحة القارة، وقد استعرضته صحيفة ذا غارديان البريطانية، رُصدت عمليات إزالة 239 حاجزًا مائيًا على أقلّ تقدير في دول أوروبية مختلفة في عام 2021، من أجل مكافحة التغيّر المناخي والمساعدة على تعزيز التنوّع البيولوجي.

وبحسب ما أفاد التقرير نفسه، فقد احتلت إسبانيا الصدارة، مع إزالة 108 حواجز مائية، الأمر الذي وُصف بأنّه إنجاز مهمّ في إطار حماية البيئة. وقد عُدّ نجاح السلطات في إزالة سدّ أنيارينوس الذي يبلغ ارتفاعه 13 متراً، وهو أطول السدود الأوروبية المزالة في العام الماضي، نقلة نوعية في محاولات البلاد الحفاظ على التنوّع البيولوجي. وما ساعد إسبانيا على إزالة كلّ تلك السدود هو تشريعاتها في هذا الإطار. فالقانون الإسباني واحد من أفضل القوانين التي تُعنى بالسدود، بحسب ما صرّح «ذا غارديان» رافايل سيث من البرنامج الإسباني للمياه العذبة التابع لـ«الصندوق العالمي للطبيعة» (WWF). وهو يلزم مالك السدّ على تحمّل تكاليف إزالة بناه التحتية بمجرّد التوقّف عن استخدامه، على سبيل المثال.

وبيّن تقرير التحالف المعني بإزالة سدود أوروبا، أنّ 76 في المائة من عمليات الإزالة استهدفت سدوداً صغيرة، في حين أنّ 24 في المائة منها طاولت سدوداً تتخطى حاجز المترَين. وقد سُجّلت في ثلاث دول، البرتغال ومونتينيغرو وسلوفاكيا، عمليات إزالة سدود هي الأولى على الإطلاق، في عام 2021. وفي فنلندا، فُكّك سدّ يعمل بالطاقة الكهرومائية، الأمر الذي يسمح لأنواع عديدة من الأسماك، بما في ذلك سمك السلمون، بالعودة إلى مناطق التفريخ. في الإطار نفسه، يحكي الخبير البيئي بول أبي حبيب عن أهمية إزالة السدود من الناحية البيئة، موضحاً لـ«العربي الجديد» أنّها «تساهم في استعادة التدفّق الطبيعي للأنهر، وهو ما يعني زيادة التنوّع البيولوجي وتكاثر الكائنات المائية». يضيف أبي حبيب أنّ «مبادرة الأنهر المفتوحة التي أطلقت في الولايات المتحدة الأميركية في عام 2005، كانت بمثابة نقلة نوعية لأنّها سمحت بالتخلّص من سدود كثيرة تشكّل عائقاً أمام تكاثر الأسماك ونموّها. ومثل هذه المبادرات تساعد في استعادة الأنهر دورها الأساسي في الحفاظ على التنوّع البيولوجي». ويتابع أبي حبيب أنّ «فوائد إزالة السدود ليست محصورة بفكرة تكاثر الأسماك والكائنات المائية فحسب، بل هي تساعد على تنقية المياه وتحسين جودتها، وإعادة إحياء النظم الإيكولوجية للأنهار». بالإضافة إلى ذلك، يرى أبي حبيب أنّه «من شأن مبادرة الأنهر المفتوحة أن تخفّف من مشكلات التربة والترسّبات التي تجمع في الأنهر المغلقة والتي قد تؤدّي إلى زيادة التلوّث وإلى تسمّم الكائنات الحية».

وبحسب تقرير التحالف المعني بإزالة سدود أوروبا، فإنّ عمليات الإزالة تساهم في هجرة الأسماك وتنقّلها في بيئات مناخية مختلفة، علماً أنّ السدود في الماضي أثّرت سلبياً على نموّ أنواع مختلفة من الأسماك. كذلك أفاد باو فرناندير غارْيدو من مؤسسة «وورد فيش ميغريشن فاوندیشن» (World Fish Migration Foundation) التي تُعنى بالأسماك المهاجرة، صحيفة ذا غارديان، بأنّ «إزالة سدّ هو حاجة حقيقية». وإذ لفت إلى مئات الآف السدود القديمة المهملة، شرح أنّها تؤثّر سلباً على جودة المياه ومستويات المياه الجوفية، بالإضافة إلى أنّها تساهم في انبعاث غازات الدفيئة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض وحتى انقراض مجموعات من الأسماك المهاجرة. ولفت فرناندير غارْيدو إلى أنّ إسبانيا وفرنسا والدنمارك وفنلندا والمملكة المتحدة تمضي في هذا المسار، في حين تحتاج دول أوروبية أخرى إلى «بذل جهود كبرى» من أجل البدء بعمليات الإزالة، من قبيل إيطاليا والبرتغال واليونان وكلّ دول أوروبا الشرقية تقريباً.

وتشير التقديرات إلى أنّ ثمّة أكثر من مليون حاجز مائي على أنهر أوروبا، أُنشئ عدد كبير منها منذ أكثر من قرن. ومن بين تلك الحواجز المائية، ما لا يقلّ عن 150 ألفاً من الحواجز القديمة التي لا جدوى نهائية منها.

أعمال صيانة في سدّ بالمملكة المتحدة (كريستوفر فورلونغ/ Getty)

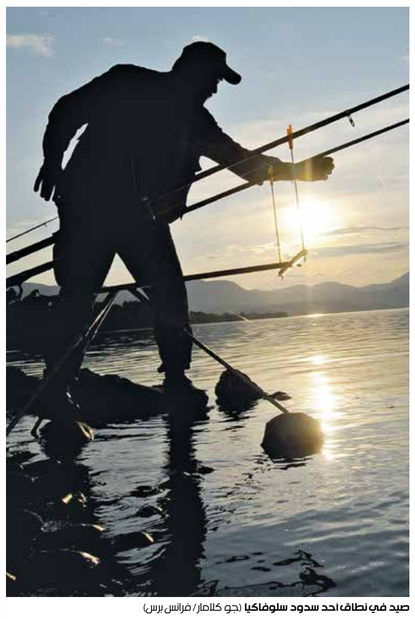
صيد في نطاق احد سدود سلوفاكيا (جو كلاعار/ فرانس برس)

العراق: سرقة أغطية مجاري الصرف الصحي تقتل مواطنين

يعمد البعض إلى سرقة أغطية مجاري الصرف الصحي في العراق سعياً إلى بيعها أو غير ذلك لما تؤمنه من ربح مادي جيد. إلا أن بقاء المجاري من دون أغطية قد يؤدي إلى سقوط البعض فيها وأحياناً مقتلهم

بغداد ـ **كرم سعدي**

يجدّ العراقيون أنفسهم مجبرين على التيقظ إلى أقصى درجة، بمجرد خروجهم من المنازل. والأسباب كثيرة، منها سرقة أغطية مجاري الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار التي قد تؤدي إلى وقوع حوادث وسقوط ضحايا عدا. ولم يتمكن المعنيون من وضع حد لهذه السرقات، وكثيراً ما يسقط أشخاص في هذه المجاري، وخصوصاً الأطفال، لعدم رؤيتها أثناء السير على الطرقات. ومنذ عقود، تعمد البلديات إلى استخدام أغطية مصنوعة من معادن متينة كالحديد الصلب تضاف إليه معادن أخرى لتكون قادرة على تحمّل الأوزان كالسيارات وغيرها. وتتراوح أوزان أغطية الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ما بين 7 إلى 30 كيلوغراماً. وتعد المعادن ذات أهمية بالنسبة للمصانع التي تشتري أنواعاً مختلفة منها لصهرها واستخدامها في صناعات أخرى، في وقت يعمد البعض إلى بيعها في الأسواق الشعبية. كما يعمل عدد كبير من الفقراء في جمع المعادن من مكبات النفايات لبيعها بالكيلوغرام بأسعار زهيدة. وقد يسرق بعض هؤلاء أغطية الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار كونها تعد مورد رزق جيداً لهم، ويتركون فتحات المجاري من دون أغطية، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع حوادث. من حين إلى آخر، يتداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي حادثة وفاة أكثر من شخص لعائلة واحدة من بغداد، على الرغم من مضي نحو خمسة أعوام على وقوعها. ويقول ياسين الشيخلي، أحد شهود العيان الذين تواجدوا في المكان أثناء انتشال جثث الضحايا لـ«العربي الجديد»: «وقع الحادث بشكل مفاجئ، إذ إن فتحة المجرى كانت واسعة وعميقة إلى درجة قد يغرق شخص فيها».

ويوضح الشيخلي أن عملية سرقة الغطاء حدثت ليلاً، مضيفاً: «سقط طفل في الفتحة ولم يتضح إن كان موجوداً في العمق أو سحبه التيار إلى مكان بعيد. ثم نزل شاب من أقارب الطفل وأختنق، ولم يتمكن من الصعود، ثم نزل آخر وأصابه ما أصاب قريبه. لاحقاً، تمكن رجال الإنقاذ من إخراج الشابين اللذين كانا قد فارقا الحياة. وبعد أيام، وجدوا جثة الطفل وقد تشوهت بعدما دفعها المجرى إلى التجمع الرئيسي لمياه الصرف الصحي على مسافة تصل إلى أكثر من كيلومتر». ولدى التجول في بعض الشوارع، يلاحظ وضع برامبل أو هياكل معدنية قديمة فوق مجار سرقت أغطيتها بهدف تجنّب وقوع حوادث، وهو ما فعلته خالدة الحيدري، بعدما اكتشفت صباح أحد الأيام فقدان أحد أغطية مجرى صرف صحي مقابل لباب دارها في حي السيدية جنوبي بغداد. وتقول لـ«العربي الجديد» إنها استعانت ببرميل قديم تحتفظ به على سطح منزلها ووضعته فوق الفتحة تفادياً لسقوط أي شخص أثناء مروره. تضيف: «على الرغم من أن الفتحة ليست عميقة وتصل إلى نحو متر، يمكن أن تتسبب بوفاة شخص أو إصابته على الأقل».

وتشير إلى أنها اتصلت بالبلدية المعنية إلا أنها لم تستجب لطلبها بوضع غطاء جديد، الأمر الذي دفعها إلى وضع غطاء حديدي فوق الفتحة وصب محيطه بالخرسانة، وهو الحل الذي أصبح يلجأ إليه العديد من الأهالي. في المقابل، تواجه البلديات مشكلة تتمثل في الكلفة المالية المرتفعة لهذه الأغطية، وخصوصاً أنها تتحمل مسؤولية تغطية مجاري الصرف الصحي. ويقول مسؤول في أمانة بغداد، الجهة المعنية بتقديم الخدمات البلدية في العاصمة العراقية، والذي طلب عدم الكشف عن اسمه لأنه غير مخول له التصريح لوسائل الإعلام، إن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو وضع كاميرات مراقبة على مقربة من هذه المجاري، إلا أنه يشير إلى استحالة وضع كاميرات قرب كل هذه المجاري، يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «عدداً من كاميرات المراقبة وثقت سرقة أغطية مجار، لكن كان يصعب التعرف إلى الفاعلين في أحيان كثيرة بسبب تغطية وجوههم».

وسبق أن أعلنت الأجهزة الأمنية مرات عدة اعتقال أشخاص يمتهنون سرقة أغطية مجاري الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، وكان آخرها في فبراير/ شباط الماضي، إذ أعلنت مديرية مكافحة إجرام بغداد اعتقال متهمين بسرقة أغطية فتحات مياه الصرف الصحي في العاصمة. وباتت سرقة أغطية الصرف الصحي تهمة تلاحق من يعمل في جمع المواد المستعملة من مواد بلاستيكية ومعدنية، وهو عمل يمتهنه عدد كبير من الفقراء من بينهم نساء، كما يقول صائب ستار (17 عاماً). ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد» أنه يجمع المواد المستعملة من حاويات النفايات في الشوارع، مشيراً إلى أن «المعادن، ومن بينها أغطية مجاري الصرف الصحي، توفر ربحاً جيداً». يضيف أن أسعار الأغطية تختلف بحسب أنواعها وأوزانها وأحجامها، لافتاً إلى وجود أشخاص يرغبون في شرائها لبيعها مجدداً أو صهرها للاستفادة من المعدن في إعادة التدوير. ويقول: «هذا لا يعني أن جميع الذين يعملون في جمع المواد المعدنية والبلاستيكية والزجاجية يسرقون هذه الأغطية. كثيراً ما أجد أغطية تسهل سرقتها لكنني لا أفعل ذلك، حالي حال الكثير من أصدقائي».

الحل الوحيد للمشكلة هو وضع كاميرات مراقبة على مقربة من المجاري

سرقة أغطية المجاري تهمة تلاحق من يعمل في جمع المواد المستعملة

المستفيدون من بيع أغطية المجاري كثر (أحمد الربيعي/ فرانس برس)